ثلاثة ملفات يتوقف نجاح الحكومة على معالجتها:

التدهور الاقتصادي، العلاقة مع سوريا، الوضع في الجنوب

ثلاثة ملفات مهمة تنتظر حكومة الرئيس الحريري، وسيكون الحكم لها او عليها في ضوء مدى نجاحها في التصدي لـــهذه الملفات وايجاد حلول ناجعة للمشكلات التي تتضمنها.

وهذه الملفات هي:

اولاً: ملف الاوضاع الاقتصادية والمالية والمعيشية. وقد باشرت الحكومة بسرعة، ودون ابطاء التصدي لهذا الملف وذلـــك باعادة النظر في السياسة الضريبية التي اعتمدتها الحكومة السابقة لأن ليس في زيادة الضرائب تزيد ايـــرادات الخزينـــة، وتعديل قانون تملك الأجانب بحيث يصير في استطاعة من يريد انشاء مصنع ان يتملك المساحة التي يحتاج اليها بعد موافقة مجلس الوزراء، وازالة العقبات امام عودة ورش "سوليدير" من اجل تحقيق استثمار سريع وتأمين فرص عمل جديدة، وبعث الثقة في البلاد واعطاء الانطباع ان الاستثمار في لبنان مضمون والعقود محترمة، والعمل على اختصار معاملات اصحـــاب المصالح واصحاب الشركات والمصانع.

وتعد الحكومة مجموعة قوانين منها ما يتعلق بتخفيض الرسوم على المستوردات، ووضع قانون جديد للجمارك مـــن اجـــل تحقيق النمو وخفض عجز الموازنة، والاستمرار في دعم الاستقرار المالي والنقدي، وحل مشكلة الديـــن العـــام واصـــلاح القوانين التي تحكم الادارة لأن العلة فيها اكثر مما هي في الموظفين، واعتماد الخصخصة لعدد من المؤسسات العامة مثـــل الكهرباء والهاتف توصلاً الى الخروج من الازمة الاقتصادية مع حكومة يعتبر رئيسها خبيراً في المجال المالي والاقتصادي حتى اذا ما نجح في اعادة تنشيط الاقتصاد خصوصاً عبر خصخصة المؤسسات العامة، فان لبنان يصبح كما يقول الرئيـــس لحود "سنغافورة الشرق الاوسط عندما يعم السلام في المنطقة".

ولا يمكن ان يصبح لبنان سنغافورة في رأي الخبراء الا عندما تزيد الشفافية الاقتصادية وينتفي الفساد بكل اشـــكاله لكـــي تستدرج الاموال ويتحرك النمو، وان تصبح الادارة شفافة ومنتجة والنظام السياسي عادلاً والسلطة تقف على مسافة واحـــدة من جميع شرائح المجتمع اللبناني، كي تغدو الثقة بالمؤسسات وليس بالاشخاص. وهذا ما يعزز الثقـــة عنـــد المســـتثمرين العرب والاجانب وخصوصاً عند المتمولين اللبنانيين مقيمين ومغتربين الذين يشكلون اكبر عامل ثقة للآخرين اذا ما وظفـــوا جزءاً من اموالهم في مشاريع شتى لها مردود لهم ولخزينة الدولة.

الوجود السوري

ثانياً: ملف العلاقات اللبنانية – السورية وهو ملف يحتاج الى اعادة نظر في بعض الاتفاقات المعقودة بين البلدين من اجـــل تطويرها وتحسينها وتعديلها في ضوء التطبيق والممارسة بحيث تعم الفائدة منها الجميع.

ويدخل الوجود العسكري – السوري في لبنان ضمن هذه العلاقات بحيث لا يظل هذا الوجود موضع خلاف وجدل وانقســـام سياسي وطائفي، من خلال معارضة فئة هذا الوجود وتأييد فئة اخرى له، وليس سوى اجراء محادثـــات بيـــن الحكومتيـــن اللبنانية والسورية بعيداً من الجدل السياسي والصخب الاعلامي، من اجل اعادة النظر في هذا الوجود على اساس الحاجـــة الاستراتيجية الامنية لكلا البلدين في تحديد المواقع التي يتطلبها ذلك، والامتناع عن التدخل بفعل هذا الوجود فـــي شـــؤون لبنان الداخلية، اذ لولا هذا التدخل لما كان ثمة من يعترض على هذا الوجود اذا كان له طابع امني فقط.

يقول وزير سابق في هذا الصدد ان زعماء لبنانيين اعترضوا في الماضي بشدة على تدخل ما كان يعرف بـــ"المكتب الثاني" في الشؤون السياسية وذلك في عهد الرئيس فؤاد شهاب وكان هذا التدخل من اسباب عدم قبول التجديد له. فاذا كان تدخـــل اجهزة تابعة للجيش اللبناني في الشؤون السياسية غير مقبول فكيف بتدخل اجهزة غير لبنانية.

والواقع ان حكومة الرئيس الحريري اذا توصلت بالتفاهم مع الحكومة السورية على ايجاد حل لمسألة الوجـــود العســـكري السوري في لبنان على نحو يوفق بين مختلف وجهات النظر، فانها تكون قد اثبتت فعلاً لا قولاً انها حكومة وفاق، كما تكون قد اثبتت انها حكومة نمو اذا ما نجحت في معالجة المشكلات الاقتصادية والمالية والمعيشـــية، وحققـــت مـــا ذهـــب اليـــه البطريرك الكاردينال صفير بقوله في عظته الاخيرة بأن "السيادة شمس الأوطان وبدونها تفقد الدولة معناهـــــا. والمواطـــن معنى المواطنية الصحيحة فيقول غير ما يبطن نتيجة الكبت والتخويف".

ثالثاً: ملف الجنوب، وهو الملف الذي تتحكم فيه عوامل محلية واقليمية ودولية، وعلى الحكومة ان تتعاطى معه بدقة وحـــذر وحكمة كي لا تخسر دعم الدول الشقيقة والصديقة ورعاية الأمم المتحدة من خلال وجود قواتها في المنطقة.

وكما ان الوجود العسكري السوري يثير جدلاً وخلافاً بين اللبنانيين، يحتاج الى معالجة فان ارسال الجيش الى الجنوب، يثير جدلاً وخلافاً ايضاً بين اللبنانيين يحتاج الى معالجة لتسوية هذا الخلاف. فالحكومة التي اطلقت على نفسها حكومة "الوفـــاق والنمو" لا تستطيع ان تكون هكذا الا اذا حققت الوفاق حول كل المسائل المثيرة للجدل والخلاف بين اللبنانيين لأن مـــن دون تحقيق هذا الوفاق لن تستطيع ان تحقق النمو، ولا ان تحقق الانجازات الكبيرة كانجاز التحرير فـــي الجنـــوب، الا بوحـــدة اللبنانيين وتضامنهم، وهو ما ينبغي ان تعمل الحكومة جاهدة وصادقة، في سبيله والا واجهتها مصـــاعب وعقبـــات كثـــيرة تحول دون تمكينها من تنفيذ ما وعدت به في بيانها الوزاري.

اميل خوري (النهار في ٢٠٠٠/١١/١٤)